

الحمد لله وحده

باسم جلالته الملك

مقرر

ان اللجنة الدستورية الموقته

بناء على الفصل 103 من الدستور

وبناء على الظهير الشريف المتعلق بالقانون التنظيمي للغرفة الدستورية من المجلس الاعلى المؤرخ

في 22 ذى الحجة 1382 الموافق 16 ماي 1963 ولا سيما الفصل 33 منه

وبناء على الظهير الشريف المتعلق بانتخاب النواب المؤرخ في 22 ذى القعدة 1382 الموافق

17 ابريل 1963

الاميرة واويغزفت

قلايم بنى مال

ونظرا للعبضة المسجلة في 30 ماي 1963 بكتابة الغرفة الدستورية بالمجلس الاعلى المقدمة

من طرف المدعي السيد محمد بن مولا الحسن العلوي التاجر في المواد الغذائية بقوية واويغزفت لقلبيم

بنى مال مرشح بدائرة واويغزفت ضد المدعي عليه السيد حمان ابراهيم بن موحا الجندى المتقاعد الساكن

بمدوار اعطارن بمشيخة تموليلت دائرة واويغزفت اقليم بنى مال مرشح بنفس الدائرة - تلك العبضة التي

يطعن بها المدعي في نتيجة انتخاب النواب بدائرة واويغزفت باقليم بنى مال طالبا النظر فيها واصدار

الحكم النهائي فيها مستندا الى اسباب ذكرها

ونظرا الى مذكرة الجواب الواردة من المدعي عليه في 13 / 6 / 63

وبعد الاستماع الى المقرر في تقريره

حيث انه بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 22 من ظهير 16 ماي 63 المشار اليه اعلاه

التي تنص على انه يجب على الطالب ان يضيف الى عريضته المستندات التي يراها كفيلا بتدعيم الاسباب

المستند اليها - وبمقتضى الفقرة الثالثة من الفصل 24 من نفس الظهير التي تنص على انه يمكن للغرفة

الدستورية ان ترفض دون سابق تحقيق العرائض التي لا تحتوي الا على اعتراضات يظهور جليا انه ليس

من شأنها ان يكون لها اي تاثير على نتائج الانتخاب

وحيث ان المدعي السيد محمد بن مولا الحسن العلوي اقتصر في عريضته على ذكر الاسباب

التي اعتمدها ولم يضيف اليها المستندات الكفيلة بتدعيمها فانه اخل بمقتضيات الفصل 22 المذكور مما جعل

عريضته غير مقبولة وحتى على فرض ثبوت الادعاءات المذكورة فانها لا تاثير لها على نتيجة الانتخاب في النازلة

نظرا للبيون الكاشح بين الاصوات التي حصل عليها المدعي عليه والتي حصل عليها المدعي

من اجله

قررت ما يلي

اولا - رفض عبضة السيد محمد بن مولا الحسن العلوي المشار اليها اعلاه

ثانيا - تهليغ هذا المقرر الى مجلس النواب اثر تنصيبه

بهذا صدر المقرر اعلاه في 1963/6/21 من اللجنة الدستورية الموقته

المتركبة من مولاي عبد الرحمن الشفاونسي بصفته رئيسا ومن السادة : احمد زروق
الحسن الكتاني ، احمد الزفاري ، حماد العراقي ، بصفتهم اعضاء وذلك بعد الاستماع
الى المقرر السيد رضا الله ابراهيم الالفي

الرئيس
عبد الرحمن الشفاونسي

المقرر
رضالله الالفي

الكاتب
محمد المينسي

رئيس الغرفة الاولى
عبد الرحمان الشفاونسي





